ملامح التغير في علاقات الأبناء والآباء في الأسرة الجزائرية المعاصرة -رؤية سوسيولوجية-

د.نوال حمادوش - جامعة سطيف 2 - الجزائر

الملخص :

تندرج محاولتي هذه، والتي تعد ثمرة الاطلاع على ما كتب إن كان على المستوى الماكروسوسيولوجي أو الميكروسوسيولوجي حول المؤسسة الأسرية الجزائرية عموما إن كان باللغة الفرنسية أو اللغة العربية مجانبة الاستعجال والتسرع في استصدار الأحكام على هذه المؤسسة وعما يحدث ضمنها و لما شابها من تغيرات، كالحديث المقتضب عن غياب سلطة الضبط داخل الأسر و هشاشة مصادر ثقافتها التربوية وتقلص أدوارها لأن تصبح بالكاد اقتصادية، ازدواجية القرار بين الأبوين بعد أن كان أحاديا، ضعف أواصر الصلة الاجتماعية، تراجع الأمن العائلي وما إلى ذلك؛ إذ عمدت مبدئيا إلى تبيان الفروق بين النموذجين الكلاسيكي و النموذج المعاصر للمؤسسة الأسرية الجزائرية وبعده استخدام منهجية المنطق التفكيكي للمؤسسة الأسرية النووية من حيث العناصر لأتوصل بعد ذلك لوصف ملامح العلاقة بين جل هذه العناصر ومنه لتحديد ما تغير فيها ، كيف ولماذا ؟.

Résumé :

Mon essai est le fruit de la consultation de ce qui est écrit, au niveau macrosociologique ou microsociologique, sur l'institution familiale algérienne en général soit en français ou en arabe pour éviter les préjugements sur cette institution, ce qui se pace dedans et le changement qu'elle a connu. Comme les brefs propos sur l'absence de l'autorité de contrôle dans les familles et la fragilité de ses ressources de sa culture éducationnelle et la baisse de leurs rôles d'être à peine économiques, la dualité de la prise de décision entre les parents qui était unique auparavant, les faibles rapports sociaux, la baisse de la sécurité familiale, etc…J'ai commencé en principe par dévoiler les différences entre les deux modèles classique et moderne de l'institution familiale algérienne, puis j'ai employé la méthode de la logique dissociative de l'institution familiale nucléaire de part des éléments pour arriver à décrire les traits de la relation entre la plupart de ces éléments et par conséquent identifier ce qui s'est changé là, comment et pourquoi?

مقدمة:

كثيرة هي المحاولات السوسيولوجية التي سعت لمقاربة التغير الاجتماعي الحاصل على مستوى المؤسسة الأسرية في المجتمع الجزائري التي أصابها ما أصابها من تحول وتبدل، ساهمت فيها جملة من العوامل مجتمعة أو منفردة في ظل المناخ الحداثي والمعولم المميز لحياة المجتمعات اليوم؛ إن كان من حيث البنية الشكلية، الأنماط، الوظائف،المكانات والأدوار، العلاقات الأسرية والمضمون التربوي الذي تنقله وما إلى ذلك.

ليتم الحديث بالتالي على جل المفارقات الماكروسوسيولوجية التي تهتم بالأسرة باعتبارها تنظيما، مؤسسة أو نسقا له ما له من التمفصلات مع باقي التنظيمات، المؤسسات والأنساق الاجتماعية الأخرى؛ والميكروسوسيولوجية التي تلتفت أكثر إلى الممارسات الاجتماعية الكائنة ضمن المؤسسة الأسرية، بدءا من تصور العلاقة الزواجية، ولكيفيات تجسيدها ووصولا إلى إنجاب الأبناء وتسمياتهم وسبل تربيتهم والوسائل المستعملة لذلك؛ باعتبار أن مثل هذه المواضيع قد أضحت مؤشرات سوسيوتربوية- دلالية بامتياز، وممررة بشكل مستمر ومتواصل لرسائل تنم عن تغير راديكالي على مستوى التمثلات، الاتجاهات والتصورات التربوية.

لذا، لا يمكن لمحاولتي إلا أن تندرج وبعد الاطلاع على ما كتب حول المؤسسة الأسرية على المستوى المحلي إن كان باللغة الفرنسية أو اللغة العربية[1]، إلا ضمن هذه الزاوية الميكروسوسيولوجية لمقاربة التغير الذي أصاب مستوى العلاقات بين الأولياء والأبناء ومنه للمضمون التربوي الذي يُنقل لهؤلاء، كل ذلك في ظل الاختلالات التي تعرفها الأسرة الجزائرية من جراء محاولاتها لمسايرة التحولات الثقافية، الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية السريعة.

إن الوضعيات الجديدة في الأنماط الأسرية والعلاقات القائمة بين أفرادها قد سايرت لحد ما التغيرات العامة للمجتمع[2]. لدرجة أنها أصبحت تظهر وكأنها السبب في إبراز هذه التغيرات؛ إذ تكفي الإشارة للتغير العلائقي ضمن المؤسسة التربوية، حتى يتم استدعاء مختلف محددات التغير الأسري عموما: كالتحول غير الكاملبل والمشوه من الأسرة الممتدة

إلى الأسرة الزواجية النووية وما انجر عنه من تحويرات بنيوية ووظيفية وعلائقية من جهة الأقرباء والجيران، والهجرة الداخلية والنزوح الريفي للنماذج الأسرية التي اعتادت الصيغة الجماعية الموسعة للمعيشة والإنتاج التشاركي المجسد أساسا في الأنشطة الزراعية والحيوانية والمؤسس بالتالي لعلاقات اجتماعية مبنية على المصلحة المعنوية العامة التي يحكمها العمل الذي يأخذ اعتبارات السلالة، القرابة والتضامن وغيرها، والثورة الاتصالية والتكنولوجية الحاملة في طياتها لفلسفة التحضر ولجوهر النمو بمعناه الاقتصادي، التي دفعت بالمؤسسات الأسرية لأن تكون في مواجهة حاضر جديد من العولمات بصيغة الجمع لا المفرد:

- الثقافية الحادثة على مستوى القيم، التقاليد، الدين والأعراف؛

- الاقتصادية:من جهة العادات الانتاجية والسلوكات الاستهلاكية، الادخارية،الاستثمارية بل وحتى الاستغلالية والاحتكارية؛

- السياسية: كتصورات الحقوق والواجبات ومفاهيم القانون، الانتماء والهوية.

وعليه، فنحن وان لا نغفل دور هذه المحددات ولا نفصل تأثيرها على العلاقات بين الآباء والأبناء داخل المؤسسة الأسرية، إلا أننا نركز على حقيقة مفادها أن التحول العلائقي الحادث ناتج بالأساس عن عوامل متفاعلة وبشكل معقد داخل المؤسسة ذاتها، مستوحية مبادئه مما يحدث خارج أسوارها، أي ضمن المنظومة المجتمعية الكلية.

ومنه، وبعيدا على الاستعجال والتسرع في استصدار الأحكام، كالحديث عن غياب سلطة الضبط القائمة داخل الأسر وهشاشة مصادر ثقافتها التربوية وتقلص أدوارها لأن تصبح بالكاد اقتصادية، ازدواجية القرار بين الأبوين بعد أن كان أحاديا، ضعف أواصر الصلة الاجتماعية، تراجع الأمن العائلي وما إلى ذلك.

عمدنا مبدئيا إلى تبيان الفروق بين النموذجين الكلاسيكي والنموذج المعاصر للمؤسسة الأسرية الجزائرية وبعده استخدام منهجية المنطق التفكيكي للمؤسسة الأسرية النووية من حيث العناصر لنتوصل بعد ذلك لوصف ملامح العلاقة بين جل هذه العناصر ومنه لتحديد ما تغير فيها، كيف ولماذا ؟

أولا: في مقارنة المؤسسة الأسرية بين الأمس واليوم:

كما سبق وتمت الإشارة إليه فيما أعلاه، فان المجتمع الجزائري قد شهد وعلى جميع المستويات تغيرات إن كانت كمية أو نوعية راديكالية، ولعل المؤسسة الأسرية،هي نموذج من بين النماذج المؤسساتية الأخرى التي تعكس هذا التحول سيما على مستوى البنية أو الوظيفة أو العلاقة بين أطرافها؛ الشيء الذي سنحاول التعبير عنه من خلال المخطط التالي:

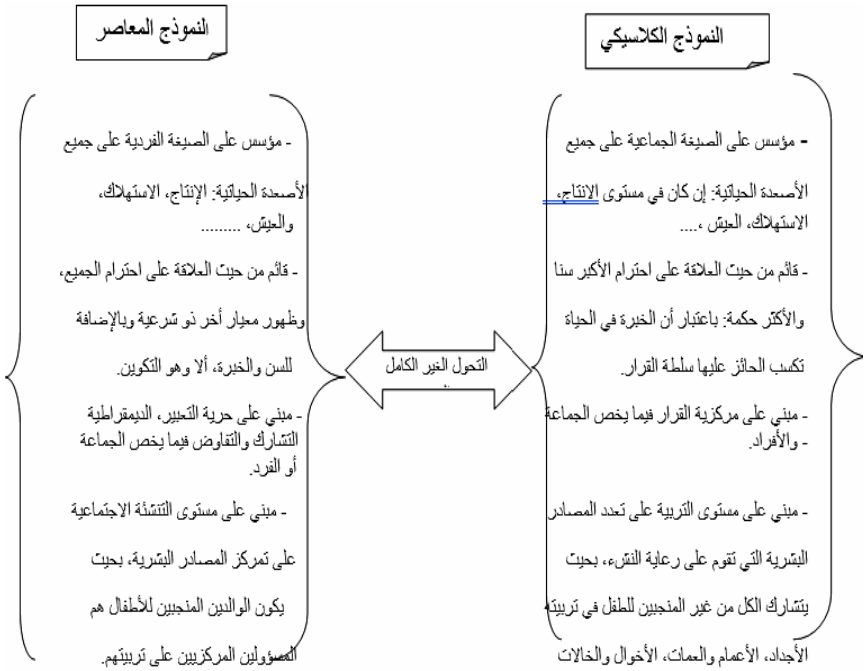

وعليه، فنحن بهذا المخطط المقارناتي، نلخص جملة الخصائص السوسيولوجية للعائلة ونبرز أهم سمات النموذج الاجتماعي الثقافي للمؤسسة الأسرية الجزائرية التقليدية على حد تعبير (كلودين شولي[3])، لنتوصل بالمقابل لاستقراء الخصائص السوسيولوجية وسمات النموذج الاجتماعي الثقافي للمؤسسة الأسرية المعاصرة المنبثقة أصلا من النموذج السابق.

إذ يجب التنويه بالأهمية السوسيولوجية للمسار الذي سلكته المؤسسة الأسرية من مؤسسة هرمية على أساس السن والجنس، يحتل فيها " الأب رأس الهرم، ويكون تقسيم

العمل والنفوذ والمكانة على أساس الجنس والعمر[4]". لتصبح السلطة الأسرية مركزة في يد رب الأسرة الذي نظريا، يكون ضمنها الأكبر سنا، الأكثر خبرة في الحياة والأكثر انتاجية على وجه الخصوص.

الشيء الذي سيؤسس لسلطة ذكورية ذات شكل هرمي توارثي تقوم على تقسيم العمل،توزيع السلطة، تنظيم العلاقات الاجتماعية وترتيبها وتصنيف الفضاءات الاجتماعية[5] كما سيعزز هذا النمط التكاثر وتعدد الزوجات اللائي غالبا ما يكن من ضمن الاختيارات الجماعية الداخلية لا الفردية والخارجية ، إذ يؤكد (عبد الغني مغربي[6]) بأن وظيفتها تتمثل في الأساس في الضرورة الاجتماعية التي تتمكن بموجبها المؤسسات الأسرية ضمن هذا النموذج من تمتين أواصر العلاقات والحفاظ على شتى الممتلكات المادية أو المعنوية؛ إلى مؤسسة متحررة لا من أعباء التقاليد والعادات الجماعية فقط بل ومن جميع أشكال التصنيفات والتراتبية التي ميزت النمط الأبوي، لتتملك خصائصا مغايرة من حيث البرمجة الاجتماعية التي تضم تقسيمات جديدة للعمل، للنفوذ، لتنظيم العلاقات الاجتماعية ولاحتلال الفضاءات الاجتماعية .

الأمر الذي سيؤدي وكتحصيل حاصل إلى سواد النمط النووي على الأقل إحصائيا[7] داخل المجتمع الجزائري، والى قبول الزوج بعمل زوجته المكافئ من حيث نوعيته ومن حيث مردوديته المادية؛ هذه الزوجة التي ليست بالضرورة من ضمن الاختيارات الجماعية القرابية الداخلية، بل غالبا ما يكون اختيارها فرديا وخارجيا بالنسبة للأسر الأصلية؛ والتي سيكون لها نصيبا وافرا في ميزان القوى والقرارات التي تخص العلاقة الزوجية خصوصا والأسرية عموما.

ثانيا: في مفهوم التربية، عناصرها وآليات اشتغالها:

لطالما تم الاحتفاظ بأن مصطلح التربية المشتق من الجذر اللاتيني educare، والذي مفاده "دل" و"أرشد"، إنما يشير في جوهره للعملية الاجتماعية التي تحدث بين طرفين، ليتم بموجبها نقل المعارف من طرف لآخر لهدف محدد.

واذ نتمسك بمثل هذا التعريف المبسط للعملية التربوية، فذلك لمدى إجرائيته وصلاحيته- على الأقل بالنسبة للدراسة الحالية-، باعتبار أنه يشير للطابع الاجتماعي للعملية مادامت تتعدى الشخص وتزج به ضمن علاقة مع الآخر، تماما كما أنه يحيل لعناصر أساسية لاشتغال العملية التربوية و المتمثلة وبشكل علني في القائم بعملية الإرشاد والتدليل أي المربي؛ المتلقى للإرشادات: المتربي، الإرشادات والتوجيهات والمعارف والتي ماهي في مجملها سوى: مضمونا تربويا؛ الغاية من إنشاء العلاقة: إذ لا يعقل تصور علاقة بدون سبب أو غاية: أي الهدف التربوي؛ وأخيرا الوسائل والطرائق المتاحة ضمن البيئة التربوية: أي الوسائل التربوية المستعملة من أجل بلوغ الأهداف التربوية المسطرة.

وعليه فتحليل العلاقة الكائنة بين الآباء والأبناء لا يمكن فهمها بعيدا عن فهم واقع كل عنصر على حدة.فالمربي اليوم الممثل أساسا في الأب أو الأم، دونا عن الأقارب كالجد والجدة والعم والعمة والخال والخالة بل وحتى الجيران من الأهل والأقارب، بحكم التحول البنيوي الذي مس الأسرة من ممتدة إلى نووية جعلا منها المسؤولين الأساسيين عن تربية الأبناء ومعاشهم؛ ومن ثم فالمكانات والأدوار للقائمين على تربية الأطفال قد طالها التغير. فبعد أن كان الإرشاد والتوجيه يتم بشكل تساهمي وتشاركي من طرف الجميع تماما كما كانوا يتشاركون في بذل الجهد ضمن السلسلة الإنتاجية، أصبح متمركزا حول الفاعلين الذين يقومون بالإنجاب نفسه، والذين يتحملون من ثم جميع أعباء الحياة المنزلية ومصاريفها ومسؤولياتها.

الأمر الذي سيعزز من مكانة الرجل باعتباره رب الأسرة، كما سيرفع من مكانة الأم ويوسع من أدوارها ومشاركتها في سلطة القرار المنزلي، إذ وكما سيتم خروجها للتعلم، ومنه للعمل، ستذهب وبشكل فردي للتسوق والتبضع اليومي، للتطبيب، ولمرافقة الأبناء من والى دور الحضانة، المدارس والنوادي الرياضية تماما كما ستزيد فرص إبداءها للآراء في كل ما يخص الأبناء، تحديد عددهم، تسمياتهم[8]. مستويات وتخصصات دراساتهم، وكل ماله علاقة بمستقبلهم وغيرها من النشاطات اليومية؛ بشكل يبرهن فيه أن "الارتباط بين التغير الاقتصادي والتغير الأسري تفسره سيرورة التغير الأسري حيث أنه قد تلازمت الأسرة الأبوية مع النظام الزراعي في الفترة الأولى وتلازمت الأسرة الزواجية مع التصنيع والعمل

المأجور في الفترة الثانية وتلازمت الأسرة كرابطة بمساهمة الزوجين في الاقتصاد الأسري مع تطور القطاع الثالث في الفترة الأخيرة وهكذا يوجد في كل فترة توافق بين نمط اقتصادي سائد ونمط أسري[9].

أمام هذه المعطيات، يمكن استنتاج أن المربون في الأسرة الجزائرية اليوم - رجلا كان أو امرأة – ليس له الخيار سوى الانتماءلأحد النماذج التالية:

- فإما أن يكون ممن يستفيدون وبشكل إيجابي من هذا التغير إذ يقومون بتوطيد العلاقات الزوجية وجعلها أكثر حميمية، فيجعلون من التفاوض والتشاور بين الزوجين من الصيغ المؤدية لحياة أفضل لهما وللأولاد.
- واما ممن يقاوم هذا التغير فيحاولون الحفاظ على شكل العلاقات التقليدية ويتصرفون وفقا لنفس نموذجالأسلاف في التعامل مع الشريك والأبناء؛ مع ما يُحتمل أن تتسبب هذه المقاومة في اضطراب العملية التربوية والأمن الأسري.
- واما ممن يحتار ويتيه بين ذلك وذاك مقابل التغير الذي مس المؤسسة التربوية فتترجم محاولاتهم - اليائسة لمجاراة المستجدات ومواكبة النمط المعيشي الجديد بل واندهاشهم من سرعتها- صيغ عدم التكيف والمساءلة النقدية للأساليب التربوية الواجب إتباعها، فتجدهم ينزلقون من كونهم مربين مرشدين إلى متربين ممن يحتاج وبدورهم للإرشاد والتوجيه.

في حين يمثل المتربي محور العملية التربوية، باعتبار أنه لا ينكف عن كونه المستفيد الأساسي من الاهتمام الوالدي والمتأثر المباشر بطبيعة وخصائص جميع العناصر المساهمة في العملية التربوية. وهو نفسه، لا يمكنه إلا أن يصنف ضمن فئات:

فمنهم من يتقبل بسهولة المضامين التربوية المختارة من طرف المربين؛ مقابل من يحاول أن يكون انتقائيا إذ يتقبل ما يراه مناسبا ويرفض ما لا يتوافق مع تصوراته؛ومنهم من يفتح على نفسه كل الجبهات التربوية الحاضرة ضمن المجتمع مما يجعله مقابل فوضى الأفكار، النماذج والقدوات الاجتماعية الواجب محاكاتها.

هذا وفي حين تتعالى أصوات المتتبعين وتنتقد الأجيال الحديثة من المتربين باعتبار أنه أكثر ما يوصفون به غلبة الطابع المادي على تفكيرهم، وتزايد دلالهم وكثرة مطالبهم المادية دون الوصول إلى حالات الرضا التي كانت لدى الآباء أنفسهم وهم في هذهالمراحل العمرية، فالمتطلبات المادية مع كثرتها في أيديهم لا تسعدهم، بل عيونهمعلى ما ليس لديهم، فإذا أدركوه تطلعوا إلى غيره وهكذا.

بالإضافة إلى نزوعهم المتصاعد للسيطرة على آبائهم وهو عكس ما ينبغي أن يكون عليه الحال، فقد درسعالم النفس (إدوارد ليتن[10]) هذه الظاهرة على الآباء في أمريكا، وتوصل إلى أننا نعيشفي عصر يحكمه الأبناء، فبدلاً من أن يوجه الآباء أبناءهم، فإن الأبناء هم الذينيوجهون سلوك آبائهم، إذ أنهم هم الذين يختارون البيت، ويشيرون لمكان قضاء العطلة، وأنهم إذادخلوا متجرًا مضى كل طفل إلى ما يعجبه، وما على الأب إلا أن يفتح حافظته ويدفع حساب ما تم اقتناؤه.

كل ذلك في ظل وصف لحالات العقوق بنوعيه المجاهر والصامت، إذ يجمع المتتبعون بالاستناد للملاحظة اليومية لصفات المتربي في الوقت الراهن: أنه وبالإضافة لتميزه بقلة الاحترام تجاه الوالدين حيث كثيرا ما يلجأ للصراخ، الشتم أو رفع صوت على الكبار، الأمر الذي يدلل على الجحود وعدم الاكتراث بقوانين الآداب العامة، فهو يتصف بصور أخرى غير صريحة للعقوق، التي تحيل إلى أشكال ضمنية للاتكالية، الأنانية واستغلال العاطفة الوالدية من أجل خدمات أطول من حيث الزمن وأكبر من حيث الكمية، فالمطالبة الملحة بالحقوق وتوفير مستويات مهمة من الرفاهية والراحة مقابل التكاسل عن القيام بالواجبات أو أي مهام يومية دليل على التمسك بمبدأ الأخذ من دون العطاء.

هذه الصفات السلبية التي يتم التركيز عليها عند تحليل سلوكات المتربي المعاصر دون إبراز الصلات المنطقية التي أدت لتكرارها؛ فالتحول الذي مس الأسرة من ناحية البنية والشكل كان له ما له من نتائج على الممارسات التربوية من جهة الأولياء وعلى النواتج من جهة الأبناء.

ثالثا: في علاقات عناصر العملية التربوية داخل المؤسسة الأسرية الجزائرية

لا يمكن بأي حال الانجرار وراء الأحكام المسبقة في وصف أحد عناصر المؤسسة الأسرية، دون الاحتكام للجانب العلائقي الذي يسودها.

فالتحليل السوسيولوجي لهاته المؤسسة، الذي ينطلق من كونها وعلى غرار باقي المؤسسات الاجتماعية الأخرى: تتكون من مجموعة متضامنة من الأفراد ممن يملك فلسفة فكرية محددة لتحقيق أهداف معينة وفق أدوار منتظمة ومنسقة بهيكلة محددة في إطار المؤسسة [11]. له رأي في شأن العلاقات التي يربطها أفراد المؤسسة، فهي اتصالات أفقية وعمودية فيما بينهم، ناهيك عن كونها علاقات تبادلية تأثيرية مع المؤسسات الأخرى[12].

الأمر الذي يؤكد عن تجاوز الباحثون اليوم في مسائل الأسرة والتغيرات التي أصابتها، الانطلاق من أن المؤسسات الأسرية هي مجرد أبنية مادية وملموسة، تضم أولياءً وأولادا ممن يتطلبون أموالا وكساءً وغذاءً، كما أنها تتعدى المفاهيم الإدارية التنظيمية الخاصة بالمؤسسات الإنتاجية أو الخدمية أو غيرهما، لتتوصل لتكون أكثر من كل ذلك إنها إطار فكري اجتماعي ناتج عن تفاعل مجموعة من الأفراد التي تستخدم وسائلا ومعدات لتأدية الوظائف الاجتماعية ومنه تحقيق الأهداف المسطرة سلفا.

هذا التصور الذي يقتضي الوعي بحالات الاستاتيكا والديناميكا التي تدور في فلكها المؤسسات التربوية عموما والأسرية خصوصا، إذ وبالرغم من محافظة هذه المؤسسة على وظائفها الأساسية عبر المراحل التاريخية في كل المجتمعات كتنظيم السلوكات الجنسية والإنجاب والتكاثر وضمان الأساس العاطفي من خلال التنشئة الاجتماعية القاعدية، إلا أنها باتت تعرف اختلافات جوهرية بالمقارنة الأنثروبولوجية بين المجتمعات. اختلافات ذات علاقة وطيدة بالهيكلة، الأدوار والعلاقات الخاصة بأعضاء المؤسسة الأسرية.

لقد أتاح لنا مرور المؤسسة الأسرية الجزائرية وعلى غرار المؤسسات الأسرية المغاربية والعربية ككل من فهم كيفيات التحول من النموذج الكلاسيكي للمؤسسة الأسرية إلى آخر معاصر، ومن ثم فهم إمكانية استنتاج أشكال التغير الذي أصاب العلاقات الأسرية بشكل

كلي، وذلك من خلال معاينة الأثر الذي أنتجته تحويرات في مضمون التنشئة الاجتماعية وإعادات إنتاج للأدوار الاجتماعية للجنسين وصيغ العلاقات بينهما وبين الأجيال المختلفة:

1 – في الوصف السوسيولوجي لملمح التغير العلائقي بين الزوجين:

لطالما وقبل الخوض في علاقة الأزواج ببعضهم، تم التركيز على أنه يستحب الحديث سوسيولوجيا عن المؤسسة الأسرية الجزائرية، تماما كما أقوم به عند الحديث عن الشباب الجزائري[13]. أو المرأة الجزائرية[14]. بصيغة الجمع، لا بصيغ المفرد الأحادي ذلك ما مؤداه أن واقع كل هذه الموضوعات يسير تبعا لنماذج سوسيوثقافية متعددة.

وعليه، واذ نصف ملامح التغير الحاصل على المستوى العلائقي بين الزوجين، فنحن بالضرورة نتطرق للمشترك بين الأنماط الأسرية المتفاوتة بين الممتدة، الموسعة والنووية.

لعل أهم ما باتت علاقة الزوج بزوجته- العاملة على وجه الخصوص- ضمن المؤسسة الأسرية المعاصرة توصف به، كونها تتجه نحو اتسامها بالتشاركية، أكثر منه مما كانت عليه ضمن المؤسسة الأسرية التقليدية. ففي هذا الصدد يكتب (محمد ربزاني[15]) أن قسما معتبرا من الزوجات الجزائريات الأجيرات بما معدله 7 زوجات من أصل عشرة، يقررن تماما كما يقرر أزواجهن في القضايا التي تمس بالمنزل، الأطفال، المستقبل المشترك...

فهن يتمتعن بمشاركة موسعة مقارنة بغيرهن من غير العاملات في اتخاذ القرارات التي تخص الفضاء الدوميستيكي. بل وقد يصدق هذا الأمر على الكثيرات ممن لهن مستويات ثقافية وتعليمية معتبرة وماكثات بالبيت.

وعليه، يمكننا وبشكل حذر، استنتاج أن مزاحمة الزوجات اليوم لأزواجهن، - مهما كانت الأسباب في ذلك - في جلب الرزق لأسرهن، مكنهن بطريقة أو بأخرى من تخلي أزواجهن تدريجيا عن الانفراد بسلطة القرار فيما يخص الأسرة.

ولعل الملاحظة اليومية لما تقوم به النسوة اليوم، يبين أنهن وكما يحضرن بشكل قوي داخل الفضاء المنزلي وقيامهن ضمنه بالطهي، الغسيل، مذاكرة الدروس للأطفال، التطبيب الأولي... فهن أيضا حاضرات خارجه لأغراض أسرية، كالمدارس من أجل الاستعلام حول

أبنائهن، وفي الإدارات و البلديات من أجل استخراج الوثائق الرسمية الخاصة بهن أو بأحد أفراد عائلتهن، في المؤسسات الخدمية من أجل تسديد فواتير الماء، الغاز، الكهرباء والهاتف، أو حتى المراكز الصحية والاستشفائية من أجل التداوي أو مرافقة أحد أعضاء الأسرة، بل و يمكن إيجادهن أيضا في المحلات التجارية الكبرى منها و الصغرى لبيع المواد الغذائية والملابس وفي محلات الأغطية والزرابي والأثاث المنزلي بل وحتى في محلات البلاط والدهان؟

هذه الملاحظات التي تم تأكيدها من طرف كل من(محمودي بوري أميمة شريفة[16]) و(محمد برزاني[17])، حيث بينا وبشكل إحصائي أنه هناك علاقة طردية بين قيام الزوجات بمهام خارج الفضاء المنزلي وبين اشتغالهن أو قيامهن بمهنة اقتصادية، مما يفرض سوسيولوجيا ويؤسس لصيغ التعاون والتفاوض في مسائل تخص الزوجين ومن ثم التغيير من ملامح العلاقة بينهما من تنافسية/ تسلطية، إلى أكثر تعاونية/ تشاركية.

كل ذلك بعيدا وبشكل مفارق مقارنة بالنموذج الكلاسيكي، بعيدا عن تدخلات أهالي الزوجين في الأسرة، حيث وبالنظر للوضعيات الجديدة التي يجد أنفسهم الأزواج فيها، هناك بوادر ظهور ايديولوجيا الاستقلالية الفردية[18].

هذه الايدولوجيا التي لا تنفك يعززها تزايد أداور الزوجة بسبب تزايد وتيرة تكونها وتعلمها ومن ثم مساهمتها في النشاط الاقتصادي من جهة، وتعاطف وتفهم الزوج للمساهمات الملموسة التي تحققها له الزوجة من جهة أخرى.

2 – في الوصف السوسيولوجي للملمح العلائقي بين الآباء والأبناء:

في ظل ما تم التطرق له فيما أعلاه ضمن التوصيف النظري للمتربي عموما، تجدر الإشارة إلى وصف العلاقة بين المربين والمتربين ضمن المؤسسة الأسرية الجزائرية المعاصرة، لا يمكنه أن يتم بعيدا عن وصف لعلاقة بين جيلين، جيل الكبار الممثل في الأولياء وجيل الصغار الممثل أساسا في الأبناء.

ولو أن الفارق بين الجيلين ليس بالكبير المبالغ فيه، مقارنة بما كان عليه ضمن المؤسسة الأسرية التقليدية، إلا أن ملامح صراع الأجيال لا يزال يخيم نسبيا على المناخ الأسري المعاصر.

بيد أنه وفي خضم تحول النسق القيمي في المؤسسة الأسرية الجزائرية ككل، يجب الاعتراف بأن جيل الأبناء ذكورا واناثا، قد باتوا اليوم يتمتعون بواقع أحسن من حيث الحريات الواسعة التي تضم اختيارات الذوق: إن كان على مستوى الأكل، اللباس، الاختيارات التي تمس الأصدقاء، أماكن اللعب، وسائله ووقته، الاختيارات الدراسية كاختيار شعب التعليم، لغاته وأنواعه، الاختيارات والتطلعات المهنية، الاختيارات الزواجية وطقوس الاحتفالات به، الاختيارات السكنية المستقبلية وما إلى ذلك[19].

الأمر الذي يدلل عن قيام الأولياء بالكثير من التضحيات على مستوى القرار وابداء التساهل أكثر فأكثر مع عديد من السلوكات التي كانت وحتى زمن قريب ممنوعة بشكل راديكالي ومراقبة بشدة اجتماعيا، بل والميل في حالات الصراع والتعاكس في الاختيارات بين الجيلين إلى التوجه أكثر نحو الحوار والبحث عن هوامش للتفاوض والمفاضلة بين الآراء منه إلى فرض الرأي بالقوة.

جملة التحويرات هذه، والتي مست الجانب العلائقي إن كان على مستوى الأولياء فيما بينهما أو على مستوى الأولياء والأبناء لم يكن لها لتتم بعيدا عن تحويرات مست بمضامين المنظومة القيمية التربوية.

إذ يسهل للمتتبع الإقرار إلى أنه قد حدث فعليا وعلى مستوى المؤسسة الأسرية، تخلي كلي عن مضامين قيمية معينة وتم بالمقابل تبني مضامين قيمية جديدة، كلا تبعا لمتطلبات الحياة الاجتماعية والواقعية.

وليست عمليات التخلي أو التبني عن المضامين القيمية، بالعمليات السهلة اجتماعيا والمناسبة في جميع الأحوال، إذ هناك من المضامين التقليدية التي تم الإبقاء عليها، في حين أنها لطالما أثرت ولا تزال بشكل سلبي على المؤسسة الأسرية، كالمراقبة الصارمة للإناث دونا عن الذكور، مما يؤدي لحالات متعددة من الكبت، الانتقام الاجتماعي والانفلات؛

تماما كما هو الحال بالنسبة لما هو مستجد ومستحدث، إذ كثيرا ما أدت السماحة في العلاقة مع الأبناء إلى استغلال الحرية الممنوحة، تزايد الأنانية والدلال والاتكالية مثلا.

بالتالي، فعمليات التخلي والتبني الصحية من وجهة النظر السوسيوثقافية، والحادثة على المستوى القيمي ضمن المؤسسة الأسرية الجزائرية المعاصرة تحيل إلى عدم الانتقال الكلي والكامل من نموذج إلى آخر، ناهيك عن تصادم منظومتيها القيميتين بشكل متوازي[20].

مما يدل أن المؤسسة الأسرية الجزائرية المعاصرة، وان تأثرت بعوامل العصرنة في شكلها ووظيفتها، إلا أنها تبقى في كثير من الممارسات وفية لخزانها الثقافي والقيمي التقليديين[21].

وعليه وكمحاولة للختم:

يبدو أن دراسة ما يحدث ضمن المؤسسات التربوية عموما والأسرية على وجه الخصوص لا يكمن لأن يتحقق بعيدا عن دراسة شتى ضروب التركيبات العامة للمجتمع الذي تتفاعل ضمنه.

وعليه فدراستنا لملامح التغير ضمن المؤسسة الأسرية الجزائرية يؤكد ما توصلت إليه دراسات سابقة حول علاقة التناوب أو المد والجزر للعناصر المتدخلة في سيرورة العملية التربوية تجاه النماذج التقليدية والمعصرنة، إذ يحيل كل ذلك بالضرورة إلى دراسة ملامح التغيرات المجتمعية الشاملة إن تمت على المستويات الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية أو السياسية ومن ثم دراسة المسارات التي تم نهجها من أجل التحولالبطيء من النموذج التقليدي إلى آخر حداثي مرورا بالتكييفات التي تم تبنيها جراء الصدمات والتحولات الثقافية المشوهة التي عاشتها -ولا تزال ستعيشها في ظل العولمة – المؤسسة الجزائرية.

المراجع والهوامش:

[1] :Voir les auteurs suivant : - Mostepha Boutefnouchet :**La famille algérienne Evolution et caractéristiques récentes** , SNED édition ,Alger,1982.

[2]: رشيد بومعالي :" واقع التغيرات الأسرية للأسر الريفية المهاجرة في الجزائر"، في مقالات و دراسات و أبحاث اجتماعية حول المجتمعات الجزائرية و العربية ، ضمن الرابط الالكتروني

https://sites.google.com/site/socioalger1/lm-alajtma/mwady-amte/waq-altghyrat-alasryte-llasr-alryfyte-almhajrte-fy-aljzayr

الذي تمت زيارته يوم : 24-05-2016، على الساعة 10:43صباحا.

3: Claudine Chaulet : la terre, les freres et l'argent – Srategies familiales et production agricole en Algerie depuis 1962 , Tome 2 ,OPU, Alger ,1987, p203. نقلا عن ص12

4: حليم بركات : **المجتمع العربي المعاصر – بحث استطلاعي اجتماعي**، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان، 1984، ص 179

5: pour plus de details , voir pierre Bourdieu : Sociologie de l'Algérie, que sais je ?PUF, Paris, 1974, p12.

6: عبد الغني مغربي: **الفكر الاجتماعي عند ابن خلدون**، ترجمة محمد الشريف بن دالي، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 1988، ص146.

7: يمكن الرجوع إلى جملة التقارير الإحصائية التي تؤكد سيادة هذا النمط، بالرغم من كونه يبقى مميزا ضمن المجتمع الجزائري، إذ أنه لم تؤد بالضرورة الى انخفاض في عدد أفراد الأسرة بسبب تأخر سن الزواج للذكور و الإناث و صعوبة ولوج هؤلاء لعالمي الشغل والسكن المستقل. للمزيد، أنظر محمد بوخلوف :**نمط الأسرة الجزائرية ومحدداته دراسة إحصائية و تحليل نظري** ، سلسلة الوصل ، منشورات كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة الجزائر، الجزء الأول ، العدد الثاني، الجزائر، 2006/2005، ص ،104.

8: هو من بين الاستنتاجات السوسيولوجية التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة التي قمت بها حول : الاسم في الأسرة الجزائرية، للمزيد أنظر : حمادوش نوال: " **الاسم في الأسرة الجزائرية : التراث و الحداثة أي دور ؟"** ، مقال منشور في كتاب جماعي:

9: محمد بوخلوف :المرجع السابق، ص ،104.

10: ادوارد ليتن ، عن عدنان السبيعي، **من أجل أطفالنا**، الطبعة الثالثة - مؤسسة الرسالة - بيروت1404 - هـ صـ 70.

11: voir, Turner Jonathan. **The Institutional Order** ,New York: Longman, 1997

12 :op-cit

13: حمادوش نوال: "**الشباب الجزائري بين الاندماج و العنف**"، في " مداخلات الملتقى الوطني الثالث حول الشباب و العنف في المجتمع الجزائري" ، منشورات كلية الاداب و اللغات و العلوم الاجتماعية، جامعة جيجل ، جوان 2002، ص ص 102-120.

14 : Nawel HAMADOUCHE : « **La femme algérienne et l'automobile: Quelle histoire, pour quel rapport?**" in

15 : voir :Mohamed Rebzani : **la vie familiale des femmes algériennes salariées** ; L'harmattan édition, Paris ;

16 :Mahmoudi Bouri Oumeima Cherifa : « **Genre te organisation sociale du travail domestique : Pratiques et representations- exemples pour deux catégories les femmes actives et les femmes au foyer** », Mémoire de fin d'étude pour l'obtention du diplôme de Magistère en Anthropologie ; encadrée par Nouria Benghabrit Remaoun , faculté des sciences sociales, Université d'Oran- Essenia, 2008/2009 , pp 118- 131.

17 :Mohamed Berazani : Op-cit.

18 : Op-cit.

19: فتيحة حرّاث: **القيم الأسرية بين الثقافة التقليدية والثقافة العصرية**، في مجلة إنسانيات عدد 59 جانفي - مارس 2013 (مجلد 17، 1)، الأسرة، ممارسات و رهانات مجتمعية ، ص. 53-73

20: عبد علي سلمان علي: "**تغير قيم العائلة وتنمية المجتمع**"، في الرابط الالكتروني http://qu.edu.iq/artjou/wp-content/uploads/2015/06/%D8%B9%D8%A8%D8%AF-%D8%B9%D9%84%D9%8A-%D8%B3%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86.doc.، الذي تمت زيارته يوم: 20-04-2016، على الساعة 02:43صباحا.

21: فتيحة حرّاث، المرجع السابق، ص ص 53-73 .